التأصيل القضائي للقواعد الفقهية في القانون المدني

أ.د.إسماعيل محمود محمد عيسى
كلية القانون –الجامعة المستنصرية

المقدمة :

الحمد لله الذي لا تتم الصالحات الا بنعمته ، والصلاة والسلام على خير خلقه وخاتم رسله ، والبركات على من تبع المنهج المحمدي حتى يوم لقاء ربه....

اما بعد ، فلما كانت للشريعة الاسلامية السمحاء - بشهادة الجميع - صفة ربانية كانت صالحة لكل الازمان والاماكن ولها القدرة في مواكبة تطور العصور ، ولعل السبب يعود الى خصوبة مواد هذه الشريعة و المامها لكل ما يستجد وذلك بوجود ما لها من اصول ثابتة و طبيعة مرنة و استراتجية المقصدية الثلاث ؛ (وهي المصالح : الضرورية و الحاجية و التحسينية) ، وخير دليل على ذلك ما قدمته من خلال الفقه الاسلامي كثروة طائلة للبشرية عبر العصور وذلك بمعالجة كيفية تنظيم الحياة عن طريق اقرار الحقوق والحد من استعمالها بفرض الواجبات والالتزامات ، والسر الذي يكمن في حيوية هذه الشريعة هو ان تنظيمها لا يقتصر على تنظيم الامور بين الناس فقط بل بين العبد و ربه وبين العبد و نفسه، وهذا هو المنطلق التربوي الذاتي للالتزام بالقانون (منظم الحياة) الذي يحث عليه منذ القدم فلاسفة القانون . وهذه الثروة الفقهية الكبيرة منذ نشوئها كان موضع الاهتمام و البحث عند العلماء حيث قاموا بوضع علوم و فنون المختلفة لتسهيل كيفية الاستفادة من مواد الاولية في هذه الشريعة وهي (القران الكريم و السنة) و يتحولها الى لغة الفقه والاحكام و كيفية تطبيقها في الفقه العملي او القضاء . ومن ابرز هذه الفنون هي (التأصيل التشريعي للقواعد الفقهية) فالقواعد الفقهية كانت ولاتزال منذ نشاة الفقه الى ان تربعت في اثراء الاحكام والتشريعات الوضعية .

وعنوان بحثنا هو (التأصيل القضائي للقواعد الفقهية) والذي نود فيه ان نبين حلقة الوصل بين التأصيل التشريعي للشريعة الاسلامية ودورها في تشريعات القوانين المدنية؛ ودور القواعد الفقهية المعروفة كعلم وفن في الشريعة الاسلامية ومدى الاستفادة منها حاليًا ومستقبليًا في استنباط واستخراج الاحكام المدنية في اطار القانون المدني العراقي وبعض القوانين المقارنة. وما يميز هذا البحث هو بما تضمنه من بحث كلي في الدراسات المقارنة في الشريعة والقانون ، وان كانت هناك محاولات لكنها كانت في اطار جزئي حيث لم يكن لها اهمية بالغة في التقدير، فمثلا فقهاء الشريعة في مؤلفاتهم تطرقوا الى القواعد الفقهية كثيرًا دون الاشارة الى ما لها من اثر في التشريعات والقوانين ، وحتى فقهاء الفقه المقارن اقتصروا على سردها و شرحها ما كانت موجودة

بين المواد القانونية دون جمعها كبحث كلي، وما يمز بحثنا هذا هو بابراز الوجه المقارن بينها وبين القانون حيث بدأت في تقنين القواعد الفقهية في كتاب "مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان" [1] ومنه استمدت الشروحات الموجودة لمجلة الاحكام العدلية الصادرة في حكم العثماني عام (١٨٦٩) ، و لعل - حسب اطلاعي - على كتاب الدكتور مُحي هلال السرحان (القواعد الفقهية و دورها في اثراء التشريعات الحديثة) هو الاول من نوعه في البحث المقارن المفصل و الكلي بينهما.

ولندرة هذا الوجه من البحوث وانتباه الباحثين و الناظرين على حقيقة الشريعة وما فيها من حلول لجميع النوازل والحوادث ، وما لهذه القواعد من فوائد نظرية وعملية، ومن ابرزها صلاحيتها لبناء الاحكام عليها منطوقاً ومفهوماً ، جعلنا هذه القواعد موضوع بحثنا والذي وقفنا على اهميتها البارزة في الاحكام المدنية المالية في القانون المدني العراقي ، متواضعين على طرقة الباب دون الدخول الى الجزئيات والتفاصيل ، لعله يكون حافزًا لتقدم الدراسات في هذا المنوال بين القواعد الفقهية الكلية وجميع فروع القانون الوضعي، وليس ذلك بعسير ذا تيقن الباحث ان في هذه القواعد مبادئ تكون المدار الكلي الذي تدور عليه جميع احكام الشريعة بسعتها كالمبادئ الخمس الكبرى وهي؛ (مبدا التيسر، ومبدا النية، ومبدا اليقين، ومبدا الاخذ بالعرف، ومبدا ازالة الضرر).

واتبعنا المنهج المقارن بين الفقه الاسلامي والقانون ، بدءًا من الاستقراء الكلي لمادة القواعد الفقهية من حيث تعريفها و نشاتها و نموها واهميتها وتمييزها عما يشابهها ، توصلاً لابراز احد مهامها و هي مدى صلاحيتها لاستنباط الاحكام في القانون المدني الوضعي، وذلك بمناقشة الاختلاف الوارد في الموضوع و ثم تحديد اهم القنوات مرور هذه القواعد لبناء هيكلة الاحكام المدنية ، واخيرًا اخذنا نموذجًا من هذه القواعد كمنهج وصفي تحليلي عملي لكيفية الوقوف على كل قاعدة بحد ذاتها .

التأصيل القضائي للقواعد الفقهية في القانون المدني

١. مقدمة
١.١. أهمية التأصيل القضائي للقواعد الفقهية
١.٢. الهدف من الدراسة
٢. المفاهيم الأساسية
٢.١. تعريف التأصيل القضائي
٢.٢. تعريف القواعد الفقهية
٢.٣. تعريف القانون المدني
٣. تاريخ التأصيل القضائي للقواعد الفقهية
٣.١. الأصول القانونية للتأصيل القضائي
٣.٢. التطور التاريخي للتأصيل القضائي
٤. أهمية التأصيل القضائي في القانون المدني
٤.١. توحيد المعاملة القضائية
٤.٢. تحقيق العدل والمساواة

---

[1] مرشد الحيران إلى معرفة أحوال الإنسان المؤلف: محمد قدري باشا ١٨٢١ – ١٨٨٨ م.

٤.٣. ضمان استقرار القانون المدني
٥. العوامل المؤثرة في التأصيل القضائي
٥.١. العوامل الثقافية والتاريخية
٥.٢. العوامل الاقتصادية والاجتماعية
٥.٣. العوامل السياسية والقانونية
٦. تحليل القواعد الفقهية في القانون المدني
٦.١. التحليل الفقهي للقواعد القضائية
٦.٢. المقارنة بين القواعد الفقهية والقواعد المدنية
٦.٣. تأثير القواعد الفقهية على القانون المدني
٧. النتائج والتوصيات
٧.١. النتائج المتوصل إليها في الدراسة
٧.٢. التوصيات لتعزيز التأصيل القضائي في القانون المدني

التأصيل القضائي للقواعد الفقهية في القانون المدني

١. مقدمة

يتناول هذا العمل موضوع "التأصيل القضائي للقواعد الفقهية في القانون المدني" وهو يعتبر دليلًا شاملاً للتعرف على دور التأصيل القضائي في تطبيق القواعد الفقهية في قضايا القانون المدني. يتم تقديم دراسة شاملة للمفاهيم الأساسية وتاريخ التأصيل القضائي وأهمية هذا المفهوم في القانون المدني. بالإضافة إلى ذلك، يتم تحليل القواعد الفقهية في القانون المدني وتأثيرها على النظام القضائي وتحقيق العدل والمساواة. وأخيرًا، يتم تقديم النتائج المتوصل إليها في الدراسة والتوصيات لتعزيز التأصيل القضائي في القانون المدني.

١.١. أهمية التأصيل القضائي للقواعد الفقهية

تأتي أهمية التأصيل القضائي في القواعد الفقهية في القانون المدني من دورها الأساسي في تحقيق العدل والمساواة في النظام القضائي. يعتبر التأصيل القضائي منهجًا قانونيًا تحليليًا يعتمد على القواعد الفقهية في فهم وتطبيق النصوص القانونية. يساهم التأصيل القضائي في توحيد المعاملة القضائية وتطبيق قوانين وقواعد شاملة ومنصفة لحماية حقوق جميع المواطنين. وبالتالي، فإن الاعتماد على التأصيل القضائي في القواعد الفقهية يعزز نظام القانون المدني ويسهم في تعزيز الثقة بالنظام القضائي.

١.٢. الهدف من الدراسة

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التأصيل القضائي للقواعد الفقهية في القانون المدني بغية فهم دوره وأهميته وتأثيره على النظام القضائي. يتم تحليل المفاهيم الأساسية وتاريخ التطور التاريخي للتأصيل القضائي وتوضيح العوامل المؤثرة فيه. كما يوفر البحث تحليلًا للقواعد الفقهية في القانون المدني وتأثيرها على التشريعات والنظام القضائي والمجتمع بشكل عام. ويتناول البحث أيضًا النتائج المتوصل إليها في دراسة الأمثلة العملية والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتعزيز التأصيل القضائي في القانون المدني.